



بسم الله الرحمن الرحيم  
البريد الاخباري على الانترنت  
حزب الدعوة الاسلامية / تنظيم العراق  
www.islamicdawaparty.org  
admin@islamicdawaparty.org  
الاعلام/ قسم الانترنت

## النشرة الاخبارية على الانترنت العدد 63 بتاريخ 2009/11/15

**الحساني لـ(الدعوة): المطالبة باقالة البولاني وقائد عمليات بغداد غير دستورية**

**اسكندر: عقود وزارة النفط شرعية وقانونية**

**حزب الدعوة الاسلامية/تنظيم العراق يستغرب اقحامه في الائتلاف الجديد**

**العطية: جلسة للمجلس السياسي لتقييم اداء القيادات الأمنية**

**قانوني: تنفيذ عقوبة الإعدام على المدانين بقضية الأنفال متوقفة على رئاستي الجمهورية  
ومجلس الوزراء**

**وزارة الاتصالات تقيم ندوة تثقيفية حول الانتخابات المقبلة**

**الحساني لـ(الدعوة): المطالبة باقالة البولاني وقائد عمليات بغداد غير دستورية**

بغداد/مصطفى كامل

اوضح عضو مجلس النواب النائب عن ائتلاف دولة القانون عبدالهادي الحساني ان مطالبة مجلس محافظة بغداد باقالة وزير الداخلية وقائد عمليات بغداد مطالبة غير دستورية وليست من صلاحيات مجلس المحافظة ان يقبل اي وزير او قائد عسكري لكون ذلك من اختصاص مجلس النواب ورئيس الوزراء.

وقال الحساني في تصريح خص به صحيفة (الدعوة) ان الدستور واضح وقد اعطى الصلاحيات لمجلس النواب ان يسحب الثقة عن اي وزير بعد ان يتم استجواب داخل قبة البرلمان ويأتي التصويت على سحب الثقة من قبل اعضاء المجلس بالاضافة انه قد اعطى الدستور الصلاحيات الكافية للقائد العام للقوات المسلحة

ورئيس الوزراء في اقالة الوزراء والقادة العسكريين اذا ثبت اي تقصير من جانبهم. و اضاف ان مسؤولية الامن هي من اختصاص القائد العام وبالتالي هو من يصدر هكذا اوامر ولكن هناك مسؤولية تقع على عاتق البرلمان والشعب العراقي في التعاون من اجل تحقيق هذا الامن والامان في العاصمة بغداد بعدما تعرضت الى هجمات ارهابية في يومي الاربعاء والاحد الداميين.

واوضح ان هذه الانفجارات جاءت بسبب قصور وتقصير في اداء الاجهزة الامنية من خلال عدم تمكنهم لحد الان حماية بغداد وردع هؤلاء الارهابيين باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تشخص المتفجرات وتمنع حدوث العمليات الارهابية قبل وقوعها بالاضافة الى استخدام الكاميرات التي تشخص اي حركة مشبوهة.

واشار الحساني الى انه لا بد من تطوير القدرات العسكرية والامنية والاستخباراتية عن طريق الاموال التي استطاعت الحكومة من ارجاعها الى العراق وشراء المعدات العسكرية المتطورة لمواجهة التهديدات. مبينا اننا مع شديد الاسف نرى انه هناك تقصير واضح من قبل الاجهزة الامنية مجتمعه ولكن هناك مسؤول اول وثاني ولكن على قادة الاجهزة الامنية الاعتذار للشعب العراقي من جراء هذه التقصير الذي تسبب بزهرق المئات من ارواح الشعب العراقي وعلى القادة الامنيين الاسراع في تقديم الاستقالات والتنحي عن مناصبهم لعدم مقدرتهم من حفظ امن بغداد والمواطنين. مشير الى ان جهاز المخابرات الوطني لم يتشكل وفق المقاييس والمهارات والاسس العلمية الدقيقة التي تعتمد في جميع دول العالم وبالتالي لا بد من تطويره ليكون بمستوى المخاطر التي تواجهها وتتفوق على العناصر الارهابية. وفي جانب اخر اكد الحساني اننا نتوقع المزيد من العمليات الارهابية مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية لان اعداء العراق والديمقراطية لا يريدون ان تمارس الاساليب الديمقراطية في الوصول الى السلطة عن طريق الانتخابات وصنادق الاقتراع.

موضحا ان بعض الجهات والدول بدأت استخدام التشويش الاعلامي والفكري وتعمل على تفويض الدستور وايقافه وايقاف العملية السياسية حتى يرجع الى حكم العراق بالحديد والنار والدكتاتورية وحزب واحد لا شريك له في ادارة البلاد. متهما الدول التي تم تشخيصها عن طريق فتح حدودها لتسلسل الارهابيين الى العراق لتنفيذ اجندات تعرقل العملية السياسية والانتخابية.

وشدد الحساني على أن استمرار العملية السياسية مرتبط بشكل كبير باستتباب الأمن وبسط الاستقرار في ربوع البلاد.

وأوضح الحساني في تصريح صحفي أن أكثر من 60 نائبا وقعوا طلبا لاستجواب مسؤولي الوزارات الأمنية لأنه بدون تحقيق الأمن لن تستمر العملية السياسية التي يشكل الأمن قوامها "خاصة والبلاد مقل على انتخابات تشريعية.

وحول طلب استضافة رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة، قال الحساني إن من تم طلب استدعائهم هم وزير الداخلية والدفاع لأنهما المعنيان المباشران بالملف الأمني ومن المفروض أن يكون هناك تعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية لردع "الإرهابيين.

**اسكندر: عقود وزارة النفط شرعية وقانونية**

بغداد/ الدعوة

أكد عضو لجنة النفط والغاز عبدالله اسكندر على " ان جميع القوانين التي أصدرها النظام السابق تبقى سارية المفعول لحين إلغائها بتشريع او قانون جديد. و أوضح اسكندر ان من حق الوزارات ذات الصلة ان تستخدم هذه القوانين والأنظمة في ممارسة أعمالها لحين صدور قانون جديد يلغي القانون الذي تعمل عليه. وشدد على " ان عقود الشركات النفطية التي أبرمتها وزارة النفط هي عقود شرعية وقانونية ودستورية لأنها بنيت على أساس قانون نافذ لم يبلغ حتى الآن. وكان بعض النواب والسياسيين قد اعتبر العقود النفطية الجديدة التي أبرمتها وزارة النفط مؤخرًا غير قانونية وغير شرعية. وبخصوص استجواب وزير النفط حسين الشهرستاني أشار اسكندر الى " ان استجواب الوزير هو لاغراض سياسية وانتخابية منوها بأنه لم يتم بأي عمل مخالف للدستور والقوانين. يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا مجلس النواب بعدم استجواب وزير النفط مشيرًا الى ان ذلك قد يؤثر على المشاريع الاستثمارية الأجنبية في العراق..

## حزب الدعوة الإسلامية/تنظيم العراق يستغرب اقحامه في الائتلاف الجديد

بغداد/ الدعوة

أصدر حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق بياناً استغرب فيه من عملية اقحامه في تشكيلة الائتلاف الذي أعلن أمس وفيما يلي نص البيان:

اطلعنا على الاعلان الرسمي للائتلاف الوطني العراقي الذي نتمنى له الموفقية والنجاح... وفؤجئنا بان يرد في الاعلان اسم حزب الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق باعتباره احد اعضاء هذا الائتلاف وازداد استغرابنا بان يلقي الاخ عبد الكريم العنزي كلمة باسم الحزب.

ان حزب الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق يعلن للاخوة المشاركين في هذا الائتلاف وللرأي العام.. ان حزب الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق ، كيان مسجل في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومصادق على تسجيله باسم امينه العام السيد هاشم ناصر محمود الحمود ورقم تسجيل الكيان هو (9) ومثبت في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

واننا جزء من ائتلاف دولة القانون الذي يعمل جاهداً على تشكيل ائتلاف عراقي موحد يضم مختلف اطراف الشعب العراقي واننا لسنا ممثلين في الائتلاف الوطني العراقي وان الاخ العنزي لا علاقة له بحزب الدعوة الإسلامية - تنظيم العراق وليس من حقه ان يمثل الحزب.. و أعلن ذلك في بيانات رسمية صادرة عن الحزب.. وسنطلب من الجهات المعنية قانونياً اتخاذ الاجراءات اللازمة ما لم يتم تلافى ما جاء في هذا الاعلان.

## العطية: جلسة للمجلس السياسي لتقييم اداء القيادات الأمنية

بغداد/ ورده البياتي

أوصى الاجتماع الذي ضم رؤساء الكتل السياسية وقادة الأجهزة الأمنية بعقد اجتماع للمجلس السياسي للأمن الوطني لبحث الواقع الأمني وتقييم القيادات الأمنية والعسكرية ومحاسبة المقصرين منها، وذلك على خلفية انفجارات الأربعاء الدامي، فيما طالب نواب الوزراء والقادة الأمنيين بالاستقالة أو الإقالة واحالتهم

للمحاكم. وقال الشيخ خالد العطية الذي رأس الاجتماع في مؤتمر صحفي عقد بقصر المؤتمرات ان اجتماعا عقد بين قادة الأجهزة الأمنية وقائد عمليات بغداد ورؤساء الكتل السياسية ولجنة الأمن والدفاع في البرلمان لبحث الواقع الأمني عرضت خلاله تقارير القادة الأمنيين حول الهجمات الارهابية التي وقعت يوم الأربعاء الماضي ببغداد، مشيرا الى ان الاجتماع خرج بتوصيات لعقد اجتماع للمجلس السياسي للأمن الوطني لبحث الواقع الأمني وتقييم القيادات الأمنية والعسكرية ومحاسبة المقصرين منها. وأشار الى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب بعد اسبوع لبحث التطورات، موضحاً ان هيئة الرئاسة ستعمل على ضمان النصاب القانوني وستعقد لقاءات بين المسؤولين الأمنيين ولجنة الامن والدفاع الى حين عقد الجلسة، اضافة الى عقد اجتماع للمجلس السياسي للأمن الوطني لاعادة تقييم القيادات الأمنية والعسكرية ومحاسبة المقصرين منها ومناقشة السبل الكفيلة برفع مستوى التنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية وتنفيذ الأحكام القضائية بحق المدانين وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية. ويضم المجلس السياسي للأمن الوطني الرئاسات الثلاثة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان) وممثل رئيس اقليم كردستان وقادة الكتل البرلمانية الرئيسية ورئيس مجلس القضاء الاعلى. واطاف العطية ان الاجتماع سيبحث ايجاد الية جديدة لمعالجة مسألة اطلاق المعتقلين والسجناء بشكل عشوائي، مبينا أنه سيتم دعوة الحكومة العراقية الى تعويض المتضررين بأسرع وقت ممكن للتخفيف من معاناتهم.

وتابع العطية قائلاً: ان الهجمات التي استهدفت الاربعاء الماضي رموز الدولة العراقية والمواطنين كانت محل قلق كبير لأنها كشفت عن وجود ثغرات ومناطق رخوة في الأجهزة الأمنية، لكنه قال ايضاً أن ذلك لا يعني ان اجهزتنا العسكرية قاصرة.

## **قانوني: تنفيذ عقوبة الإعدام على المدانين بقضية الأنفال متوقفة على رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء**

بغداد/ طاهر ابو العيس

ذكر القاضي في المحكمة العليا للجرائم في العراق عباس حمزة خضر أن مسؤولية عدم تنفيذ عقوبة المدانين في ملف الأنفال تقع على السلطة التنفيذية ولا علاقة لها بالمحكمة. وقال خضر إن المحكمة أدت واجبها في قضية ملف الأنفال بصورة جيدة وأصدرت أحكامها، والقانون والدستور يفرضان على السلطة التنفيذية تنفيذ الأحكام، وإن لم تفعل فإن المحكمة ليست مسؤولة عن عدم تنفيذها. ووضح خضر أن المشكلة تكمن في الخلاف بين رئاستي الجمهورية ومجلس الوزراء، فالأخيرة حريصة على تنفيذ تلك الأحكام، لكن القانون يقضي بأن تصادق رئاسة الجمهورية على أحكام الإعدام وتصدر مراسيم جمهورية لتنفيذها، وتكون موقعة من الأعضاء الثلاثة في مجلس الرئاسة، والأعضاء الثلاثة ليسوا متفقين بشأن إعدام بعض المدانين في ملف الأنفال ومن هؤلاء وزير الدفاع السابق سلطان هاشم.

## **وزارة الاتصالات تقيم ندوة تثقيفية حول الانتخابات المقبلة**

بغداد/ فاطمة الموسوي

اقامت وزارة الاتصالات ندوة تثقيفية بخصوص الوعي الانتخابي للناخبين في مقر الوزارة تحت شعار ( صوتك ضمان مستقبلك ) برعاية الوكيل الفني أمير خضر البياتي وبالتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبحضور عدد كبير من المسؤولين والمنتسبين في الوزارة.. ونقل مصدر في الوزارة عن مديرة العلاقات في المفوضية العليا للانتخابات كولشان كمال علي تأكيدها على " ضرورة عقد مثل هذه الندوات وبشكل مستمر لأيصال المعلومة الصحيحة للمواطن العراقي ومن ثم نجاح الانتخابات التي تعتبر خطوة اولى لنجاح التجربة في العراق بشكل عام وليس نجاح للمفوضية التي تعتبر مؤسسة مستقلة تتمتع بشخصية معنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب العراقي ". وأضافت علي "على كل مواطن مراجعة المركز الانتخابي الموجود في منطقته من اجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في بطاقته الانتخابية كما يتوجب على الناخب تصحيح المعلومات الواردة في بطاقته الانتخابية من اجل ضمان المشاركة في الانتخابات ". وأشارت مديرة العلاقات في المفوضية الى انه " من واجب الناخبين ان يتابعوا أخبار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من خلال الدخول على موقع المفوضية او الاتصال على الرقم المجاني للاستفسار عن اي معلومة تخص الناخب وهي (7777) او إرسال رسالة قصيرة عبر الهاتف لغرض معرفة المعلومات الخاصة بالناخب..

الاعلام/ قسم الانترنت  
النشرة الاخبارية العدد/63  
حزب الدعوة الاسلامية / تنظيم العراق  
[www.islamicdawaparty.org](http://www.islamicdawaparty.org)

[admin@islamicdawaparty.org](mailto:admin@islamicdawaparty.org)

